

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



الخطة الاستراتيجية 2030 - 2023



مجلس إدارة المعهد

أ.د / أشرف العربي

رئيس المعهد



أ.د/ هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية
رئيس مجلس الإدارة



السادة أعضاء مجلس الإدارة من الداخل



أ.د/ خالد زكريا أمين
مدير مركز السياسات الاقتصادية
الكلية



أ.د/ خالد عبد العزيز عطية
مدير مركز التخطيط والتنمية
البيئية



أ.د/ أشرف صلاح الدين صالح
نائب رئيس المعهد للتدريب
والاستشارات وخدمة المجتمع



أ.د/ هالة سلطان أبو علي
نائب رئيس المعهد للشؤون
البحوث والدراسات العليا



أ.د/ أسماء حريز سعد
مدير مركز العلاقات الاقتصادية
الدولية



أ.د/ أسماء حريز الحداد
مدير مركز الأساليب التخطيطية



أ.د/ سحر عبد الحليم البهائي
مدير مركز التخطيط والتنمية
الزراعية



أ.د/ بيقين مكرم لبيب
مدير مركز التخطيط الاجتماعي
والثقافي



د/ هبة صالح مغبني
مدير مركز التخطيط والتنمية
الصناعية



د/ أمل زكريا عامر
مدير مركز التنمية الإقليمية

السادة أعضاء مجلس الإدارة من الخارج



أ.د/ سعد زكي نصار
الأستاذ بكلية الزراعة- جامعة
المنصورة- محافظ الفيوم الأسبق



السيد اللواء/ د. محمد بركات
رئيس الجهاز المركزي للتعبئة
العام والإحصاء



أ.د/ أحمد جاد كمالي
نائب وزير التخطيط والتنمية
الاقتصادية



أ/ إبراهيم علي سرحان
رئيس مجلس الإدارة والعفو
"المنتدي لشركة إبي فاينانس"



أ/ هشام حسين الخازندار
الرئيس التنفيذي لشركة القاعة
للإستشارات المالية



أ.د/ ماجد إبراهيم عثمان
مدير المركز المصري لبحوث الرأي
العام (مصريا) وزير الاتصالات
وتكنولوجيا المعلومات الأسبق



أ/ عامر الدين عصمت عز
أمين عام
اتحاد الغرف التجارية



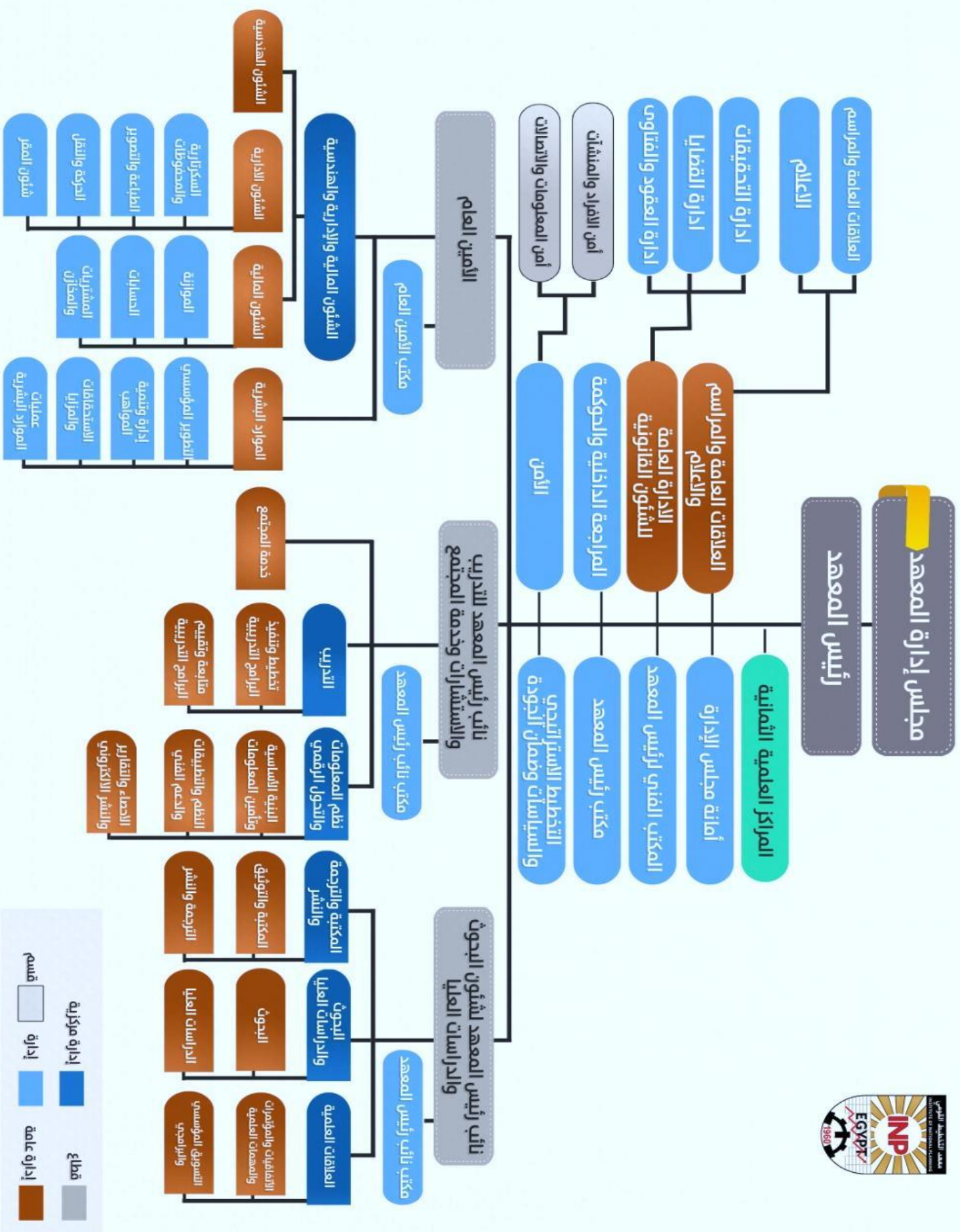
أ.د/ عبد العزيز عبد التواب
مستشار وزير المالية للتطوير
المؤسسي



أ.د/ مصطفى رفعت
أمين عام المجلس الأعلى
للجامعات



أ.د/ وليد خالد الزواوي
أمين عام مجلس المراكز
والمعاهد البحثية



الهيكل التنظيمي للمراكز العلمية



الأساليب التخطيطية	التخطيط والتنمية الزراعية	التخطيط والتنمية الصناعية	التخطيط والتنمية البيئية	التخطيط الاجتماعي والثقافي	التنمية الإقليمية	السياسات الاقتصادية الكلية	العلاقات الاقتصادية الدولية
بناء النماذج	تحليل السياسات الزراعية	سياسات التنمية الصناعية	التخطيط البيئي	المقضايا الاجتماعية والثقافية والتخطيط	التخطيط الإقليمي	التخطيط الكلي	التجارة الخارجية والتسويق الدولي
الإحصاء التطبيقي والاتصال القياسي	إدارة الموارد وتقييم المشروعات الزراعية	سياسات تنمية الخدمات الإنتاجية	اقتصاديات البيئة	تنمية وإدارة الموارد البشرية	تخطيط القوي العاملة والسكان	السياسات المالية والفقدية	التمويل الدولي والاستثمارات الأجنبية
نظم وكويكوجيا المعلومات ودعم القرار	التسويق ونظم المعلومات الزراعية	إدارة وتقييم المشروعات والخدمات الصناعية	إدارة الموارد الطبيعية	تخطيط الخدمات الاجتماعية والثقافية	نظم المعلومات الجغرافية	الاستهلاك والتجارة الداخلية	اقتصاديات الخدمات الدولية
بحوث العمليات	التنمية الريفية والتعاون الزراعي	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المحاسبة البيئية		الإدارة المحلية واللامركزية	سوق العمل	التكامل والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية
الدراسات المستقبلية							

فريق عمل إعداد الخطة الاستراتيجية

(رئيس الفريق)		• د. أشرف العربي
• د. أشرف صلاح الدين	• د. هالة أبو علي	
• د. علاء زهران	• د. محمد ماجد خشبة	
• د. خالد عبد الحليم (منسق الفريق)	• د. نهال المغربي	
• د. خالد زكريا	• د. خالد عطية	
• د. سحر الهائي	• د. نيفين مكرم	
• د. نجلاء حرب	• د. بسملة الحداد	
• د. هبة مغيب	• د. أمل زكريا	
• د. داليا ابراهيم	• د. علي البجلاتي	
• د. مي مصطفى	• د. فاطمة الحملأوي	
• أ. طارق سليم	• أ. أيمن الدسوقي	
الجهاز الإداري		
• أ. مروة سعودي	• د. حبيبة مازن	

كلمة رئيس معهد التخطيط القومي

سنة عقود ونصف مضت منذ تأسيس معهد التخطيط القومي، لعب خلالها دورًا محوريًا في ترسيخ ثقافة التخطيط وتعزيز كفاءة ممارساته على كافة المستويات القطاعية والمكانية والوطنية والإقليمية، وذلك من خلال أنشطته البحثية وبرامجه التدريبية والتعليمية وخدماته الاستشارية والثقافية والمجتمعية. ولا شك أن عالم اليوم يختلف اختلافاً جذرياً عن سابقه من حيث درجة الانفتاح والعولمة والتقدم التكنولوجي وغيرها، وهو ما يستدعي من المخططين تحديث أساليبهم وتطوير أدواتهم وتجديد معارفهم بصفة مستمرة، وهو ما يستلزم بالضرورة دوراً متجدداً للمعهد باعتباره بيت الخبرة الرئيس في هذا المجال.

ومنذ تشرفي بتولي مهمة رئاسة معهدنا العريق في مارس 2022، سعيت بكل جدية للبناء على ما تم إنجازه على مدى السنوات والعقود السابقة، كما سعيت في الوقت ذاته – وما زلت - لتعزيز دوره الرائد على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال توسيع الشراكات والالتزام الصارم بمعايير الجودة والحوكمة التي طالما كانت – وما زالت - مكوناً أساسياً من مكونات وثقافة العمل داخل معهد التخطيط القومي. ولا شك أن الحفاظ على الريادة في عالم يموج بالأزمات والمبركات لم يعد بالأمر اليسير؛ حيث يتعاظم دور المعهد في تمكين صانعي ومتخذي القرارات من التعامل الفعال مع المخاطر والأزمات التي تواجه التنمية محلياً وإقليمياً وعالمياً، من خلال تعزيز قدرات الاستباق والاستشراف للتعامل مع تلك المخاطر باستخدام أفضل الأساليب والأدوات العلمية. كما تتضاعف مسئوليات المعهد في توظيف التطورات الحديثة في النمذجة وتحليلات البيانات الضخمة والتقنيات الناشئة لدعم المخططين والتنفيذيين بسياسات مبنية على الأدلة، ترفع من كفاءة عملية اتخاذ القرار على كافة المستويات المحلية والوطنية، والحكومية والخاصة والأهلية، وبما يعزز من فرص تحقيق أهداف التنمية بمفهومها الشامل والمستدام.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الوثيقة التي حاولنا من خلالها تحديث رؤيتنا وخططنا الاستراتيجية حتى عام 2030، بما تتضمنه من توجهات وأهداف استراتيجية وغايات متوسطة وطويلة الأجل، تم ترجمتها في شكل خطة تنفيذية قصيرة الأجل للعامين الماليين 2024/23 و 2025/24 نأمل أن تساعد في دعم جهود التنمية في مصرنا الحبيبة فيما بعد عام 2025.

ولا يفوتني في هذا الإطار أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذه الوثيقة، وأخص بالشكر السادة أعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي بالمعهد على ما بذلوه من جهد كبير في تنسيق كل الفعاليات التي تمت في إطار الإعداد لهذه الوثيقة، وصولاً لإخراجها في هذا الشكل المتميز الذي بين يديكم.

أشرف العربي

قائمة المحتويات

3	الخطة الاستراتيجية 2030- 2023
4	مقدمة
5	أولاً: نتائج تقييم الأداء لمعهد التخطيط القومي 2015 – 2023
8	ثانياً: منطلقات تحديث الخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030
10	ثالثاً : منهجية تحديث الخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030
13	رابعاً : الإطار الاستراتيجي للمعهد حتى عام 2030



الخطة الاستراتيجية

2030 - 2023

يعد التطوير والتحسين المستمر أحد ركائز التخطيط الاستراتيجي الفعال وخبراته، وقد حرص معهد التخطيط القومي على التطوير المستمر لتجربته في التخطيط الاستراتيجي. فقد تم إطلاق الخطة الاستراتيجية للمعهد 2020/19-2016/15 مصحوبة بتقارير سنوية مستقرة ومنظمة للمتابعة والتقييم والتصحيح والتقويم، وهي التقارير التي تطرح بصورة منتظمة على المؤتمر السنوي العام للمعهد ومجلس الإدارة الموقر. وقد تمت الاستفادة من نتائج التقارير والتقييمات المشار إليها سواء في إعداد الخطة الاستراتيجية للمعهد التخطيط القومي 2021 / 20 – 2025 / 24، أو في الحصول على الاعتماد المؤسسي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد عام 2022.

وفي ضوء العديد من المستجدات سواء في بيئة العمل الداخلية بالمعهد، أو في بيئات العمل الخارجية المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة على عمل المعهد، كان من الضروري تحديث الخطة الاستراتيجية الجارية للمعهد، بما يعكس الاستفادة من الخبرات السابقة من ناحية، ويأخذ في الاعتبار المستجدات والتطورات المشار إليها من ناحية أخرى. وقد تبنت لجنة التخطيط الاستراتيجي بالمعهد مهمة إدارة أعمال تحديث الخطة الاستراتيجية للمعهد وتنسيقها 2021 / 20 – 2025 / 24، بالتنسيق مع كافة مراكز المعهد المعنية ولجانه للوصول إلى الوثيقة النهائية المحدثة للخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030.

- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة لعدد من الاعتبارات المهمة: دور محوري للجنة التخطيط الاستراتيجي، برئاسة رئيس المعهد، والتي تختص برسم التوجهات الاستراتيجية للمعهد وضمان تحويلها إلى واقع عملي من خلال الخطط والبرامج السنوية، مع توفير نظام متكامل ومنتظم لتقييم الأداء وقياس الأثر لخدمات المعهد المختلفة ومنتجاته.

- التحديث من منظور تراكم الخبرات وتواصلها، حيث تعد الوثيقة الحالية امتدادًا معرفيًا تراكميًا لكافة الوثائق ذات الصلة بتطوير أدوار المعهد خلال العقود الأخيرة، مع استلهاً واستحضار دوافع الريادة والتميز للمعهد منذ تأسيسه كبيت خبرة وطني ومركز فكر لكافة مؤسسات الدولة منذ تأسيسه عام 1960.

- المشاركة جوهر نجاح التحديث والتطوير، سواء من الأطراف المعنية الداخلية وتشمل كافة العاملين في الجهازين العلمي والإداري بالمعهد، أو المشاركات من الأطراف المعنية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهو الأمر الذي حرصت عليه إدارة المعهد ولجنة التخطيط الاستراتيجي خلال كافة مراحل تحديث الاستراتيجية.

- ترابط الآفاق الزمنية للتحديث وتكاملها – استراتيجية قصيرة الأجل، حيث إن العديد من التدخلات المقترحة خلال الفترة 2023-2025 تعد منطلقات مهمة للتطوير المأمول على الأجل الطويل لاستشراف مصر ما بعد عام 2025.

في ضوء ذلك، تعرض الوثيقة في البداية للخبرات المستفادة من تقييم أداء المعهد خلال الفترة بين 2015-2023، ثم تعرض لمنهجية التحديث، ومنطلقات التحديث. كما تعرض لنتائج تحليلات الوضع الاستراتيجي الراهن للمعهد والذي سلبت الأضواء على بعض جوانب التحسين والتطوير المنشودة في الأنشطة الرئيسية والمساندة للمعهد، والتي ساهمت في بلورة الإطار الاستراتيجي المقترح للمعهد حتى عام 2030، ومن ثم بلورة التوجهات الرئيسية والبرامج التنفيذية للعام 2023 / 2024، للعام 2024 / 2025 على التوالي.

أولاً: نتائج تقييم الأداء لمعهد التخطيط القومي 2015 - 2023:

تقدم نتائج تقييم أداء المعهد منذ عام 2015 خبرات مهمة تم الاستفادة منها في عملية تحديث الخطة الاستراتيجية، حيث تم ذلك على مستويين: يرتبط الأول بنتائج تقييم أداء الخطة الاستراتيجية الأولى للمعهد 2016/2015 - 2020/2019، في حين يتعلّق الثاني بنتائج تقييم أداء السنوات الثلاث المنقضية من الخطة الاستراتيجية الثانية: 2020 / 2021 – 2024 / 2025. كما يتم استعراض المبادرات التي تبناها المعهد في السنوات الأخيرة لتطوير الأطر والنظم الإدارية الداعمة للأنشطة الرئيسة للمعهد.

1. نتائج تقييم أداء الخطة الاستراتيجية للمعهد 2016/2015 - 2020/2019:

تبنى المعهد نهج التخطيط الاستراتيجي بإطلاق وثيقة الخطة الاستراتيجية 2016/2015 - 2020/2019، والتي صاحبها إصدار تقارير سنوية لتقييم الأداء حتى نهاية عام 2019-2020. كما قامت لجنة التخطيط الاستراتيجي وضمان الجودة بالمعهد بإعداد تقييم أداء إجمالي للخطة الاستراتيجية المذكورة تم عرضه على مجلس إدارة المعهد في اجتماعه رقم 1 لعام 2020-2021 بتاريخ 6-10-2020، والذي تضمن بعض النتائج المهمة:

- وجود نقص في استكمال برامج التدريب الإداري المستهدفة، نتيجة نقص التمويل اللازم لتلك البرامج من ميزانية الدولة المخصصة للجهات الحكومية المختلفة.
- الحاجة إلى تعزيز معايير الجودة في الدراسات العليا، بما ينعكس على كفاءة برامج الدراسات العليا بالمعهد وتميزها.
- الحاجة إلى تعزيز الموارد المالية الإضافية، سواء من خلال أنشطة الاستشارات، أو التدريب التعاقدية، أو البحوث التعاقدية، وغيرها من الأنشطة التي تدر عائداً على المعهد.
- إنجاز مبادرات متعددة لدعم بيئة العمل الأكاديمي / البحثي، بينها إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 13 لسنة 2015 عام 2016، وإصدار ميثاق/ دليل أخلاقيات مهنة العمل الأكاديمي 2017، ولائحة مكافآت للنشر الدولي، ولائحة جوائز للتميز العلمي، والضوابط المالية لتأليف الكتب المرجعية. وتوفيق أوضاع المجلة العلمية للمعهد مع متطلبات بنك المعرفة والاشتراك في قواعد معلومات البنك، وتطوير نظام إلكتروني للدراسات العليا، ورقمنة المكتبة المركزية للمعهد، وتطوير الموقع الإلكتروني للمعهد، وتأسيس وحدة للنمذجة الكمية، ووحدة لضمان جودة التعليم والاعتماد، وصدور لائحة وحدة الأنشطة العلمية التعاقدية (وحدة ذات طابع خاص).
- إنجاز مبادرات متعددة لتعزيز بيئة العمل المؤسسية، بينها اعتماد هيكل تنظيمي جديد للمعهد 2020، واعتماد الإدارة المركزية للتدريب من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تطوير استديو المعهد، وتزويد المعهد بشبكات الإنذار والإطفاء وكاميرات المراقبة، وتزويد المعهد بأحدث أجهزة الحواسيب الآلية وملحقاتها.
- كما قدم أعضاء الهيئة العلمية والعلمية المعاونة مدخلات مهمة حول جوانب الأداء التي شهدت تحسناً أكثر أو أقل بين عامي 2015-2020 في أداء المعهد وفق استقصاء نموذج التقييم الذاتي (185 عنصر تقييم- 7 محاور رئيسة)، والذي استخدم في الخطة الاستراتيجية الأولى والثانية على السواء. نتائج تقييم أداء الخطة الاستراتيجية للمعهد للأعوام الثلاثة 2020 / 2021 – 2022 / 2023 من الخطة الاستراتيجية 2020 / 2021 – 2024 / 2025 :

أوضحت تقارير تقييم الأداء عن الأعوام الثلاثة الأولى من الخطة الاستراتيجية للمعهد 2020 / 2021-2024 / 2025 العديد من الجوانب الجديرة بالاعتبار.

- تعزيز قنوات التعاون بين المعهد ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، من خلال الأنشطة البحثية حيث تم تنفيذ (سنة) بحوث لصالح الوزارة عام 2021/2022. ودراستين استشاريتين خلال عام 2022/2023.

- إطلاق مشروع رائد لتعميق التصنيع المحلي، والذي يمثل تطوراً نوعياً في توجه المعهد نحو التأكيد على أهمية تعميق التصنيع للتنمية في مصر، وضرورة العمل على تعزيز القدرات التكنولوجية والابتكارية للبنى التحتية التصنيعية الوطنية (2020/2023).

- إطلاق سلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، لتقديم خبرات عملية مباشرة وبدائل قابلة للتطبيق للمخطط ومتخذ القرار وصناع السياسات على مستويات مختلفة في التعاطي مع قضايا تنمية متعددة، وبشكل خاص في أوقات الأزمات كجائحة كوفيد – 19 على سبيل المثال .

- تنظيم صالون معهد التخطيط القومي، كنافذة تنمية مجتمعية جديدة للمعهد لطرح الخبرات والبدايل من جانب قيادات وخبراء في كافة مجالات العمل الوطني (2022 – 2023).

- تنظيم مجموعة من المحاضرات المتميزة يقدمها محاضرون دوليون، وتركز على القضايا الآنية والمستجدات الدولية وانعكاساتها على دول العالم المختلفة (2022 – 2023).

- مراجعة آليات وحوافز النشر الدولي، بما يعزز قدرات الكوادر البحثية العلمية وانفتاحها خاصة الشبابية في المعهد على الاتجاهات الحديثة عالمياً في تخصصاتهم المختلفة وسبل توظيفها لدعم التنمية الوطنية.

- تنشيط قنوات التدريب التعاقدية من خلال تنوع شراكات المعهد محلياً وإقليمياً ودولياً لفتح آفاق جديدة لنشاط التدريب بالمعهد.

- إعادة تنشيط جوائز التميز العلمي، وذلك في سياق توجهات تطوير الأنشطة البحثية للمعهد سواء على مستوى الموضوعات أو المنهجيات أو الأولويات.

- استمرارية تحفيز شباب الباحثين، من الهيئة العلمية والعلمية المعاونة في مجالات النشر الدولي.

- استمرارية تطوير الأفكار الإبداعية وتسويقها، والمشاركات الفعالة في أنشطة المعهد المختلفة.

- توجيه مزيد من الاهتمام لقياس أثر منتجات المعهد وخدماته، خاصة لدى المخطط ومتخذ القرار وصناع السياسات على مستويات متعددة، وفي منظمات المتدربين وخريجي برامج الدراسات العليا للمعهد.

2. المبادرات التي تبناها المعهد في السنوات الأخيرة :

وقد تبنى معهد التخطيط القومي في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات لتطوير الأطر والنظم الإدارية الداعمة للأنشطة الرئيسية للمعهد، ومنها:

- تطبيق لائحة جديدة متطورة ومميزة للعاملين بالجهاز الإداري منذ عام 2018 بعد اعتمادها من مجلس الإدارة ونشرها بقرار وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيسة مجلس إدارة المعهد بالجريدة الرسمية.
- إقرار مجلس إدارة المعهد لائحة مكافآت النشر الدولي للباحثين بالمعهد اعتبارًا من 26/8/2018.
- إقرار مجلس إدارة المعهد لائحة جوائز سنوية للتميز العلمي للباحثين بالمعهد اعتبارًا من 26/5/2019.
- إقرار مجلس إدارة المعهد لائحة مالية لتأليف الكتب المرجعية للباحثين من داخل المعهد وخارجه في 8/10/2019.
- إقرار مجلس إدارة المعهد لائحة وحدة الأنشطة العلمية التعاقدية، واعتمادها من قبل وزارة المالية اعتبارًا من 4/11/2019.
- اعتماد مجلس إدارة المعهد للائحة صندوق الخدمات الاجتماعية والإنسانية للعاملين بالمعهد عام 2016.
- إصدار ميثاق لأخلاقيات مهنة العمل الأكاديمي بالمعهد عام 2017.
- اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمعهد من جانب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عام 2020.
- تأسيس وحدة خاصة لضمان جودة التعليم والاعتماد عام 2020، ويجري العمل حاليًا على تحويل الوحدة إلى مركز متخصص للحوكمة وضمان الجودة عام 2023.
- تطبيقات لدعم التحول الرقمي بالمعهد، مثل نظام أجور العاملين: Payroll، وتطبيق (منظومة تراسل) لميكنة وإدارة المراسلات، والأرشيف الإلكتروني للملفات العاملين بالمعهد عام 2023.
- تطوير استديو المعهد وتحديثه لإنتاج إصدارات رقمية لمنتجات المعهد وبدعم مقدم من البنك الأهلي المصري عام 2023.
- إنتاج تقارير علمية / عملية داعمة للتحويل الأخضر المستدام في المعهد: وتضم البصمة الكربونية، تحويل المعهد إلى مؤسسة خضراء، وتقارير تطبيق معايير الاستدامة في أنشطة المعهد، عامي 2022 و 2023.

وقد تمخضت الجهود السابقة عن حصول المعهد على شهادة المواصفة الدولية: ISO 9001:2015 عام 2018، كما كان المعهد أول مؤسسة مصرية تحصل على شهادة المواصفة الدولية لإدارة المؤسسات التعليمية والبحثية: ISO 21001:2018 عام 2020، كما تم إدراج المعهد على مؤشر جامعة بنسلفانيا لمراكز الفكر العالمية: GO To Think Tank Index عام 2020. وفي إطار سعي المعهد للوصول إلى مؤسسة خضراء مستدامة، حصل المعهد على شهادة المواصفة الدولية لإدارة البيئة ISO 14001:2015 عام 2022، والمواصفة الدولية للسلامة والصحة المهنية ISO 45001:2018 في العام نفسه. وتتويجًا لتلك المبادرات حصل المعهد على الاعتماد المؤسسي من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (نقاء) عام 2022.

ثانيًا: منطلقات تحديث الخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030:

قدمت خبرات تقييم الأداء السابقة العديد من الدروس المستفادة التي يمكن أخذها في الاعتبار لتطوير أداء المعهد في الأجلين المتوسط والقصير، في إطار المنطلقات التالية:

1. مشاركة فاعلة للمعهد في رسم صورة لمستقبل التنمية في مصر في ضوء قرب الوصول لعام 2030، وأهمية تطوير الأداء التنموي خلال السنوات الخمس الأخيرة من استراتيجية التنمية المستدامة وما بعدها، وتحديدًا في الفترة ما بعد عام 2025، وذلك من خلال:

- رصد الاتجاهات والمخاطر العالمية واستشرافها، وتحليل انعكاساتها المحتملة على أوضاع التنمية في مصر وخياراتها في الأجلين المتوسط والطويل، وعلى الأخص الاتجاهات والتطورات التكنولوجية.
- تعزيز البحوث الاستشرافية، لتضييق درجة اللايقين لدى المخطط ومتخذ القرار وصناع السياسات، من خلال استخدام النمذجة وتحليلات البيانات.
- مشاركة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وشركاء التنمية الآخرين، في إعداد سيناريوهات مستقبلية في ضوء تقييم تجربة السنوات المنقضية من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذا في ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمجلية المعاصرة أو المتوقعة خلال السنوات القادمة.
- استشراف أدوار الاقتصاد الدائري، الاقتصاد التشاركي، اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الحيوي، والاقتصاد الرقمي، وغيرها من الاقتصادات المرتبطة بتطورات تكنولوجيات وابتكارات الثورة الصناعية الرابعة.
- استشراف التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للذكاء الاصطناعي على مستقبل التنمية في مصر، وعلاقته بتطورات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته على المستويين العالمي والإقليمي.
- استشراف الأدوار الجديدة للجهاز الإداري للدولة، في ظل التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي في الإدارة العامة، ودورها في تعزيز قدرة الدولة على الصمود واستباق الأزمات وإدارتها.
- تطوير منظومات الحوكمة وتقييم الأداء والأثر على المستوى الوطني، بما يكفل التقييم الموضوعي للأثر المترتب على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال مؤشرات الأداء المناسبة.

2. توجيه اهتمام أكبر لبعض المجالات والقضايا ذات الأولوية:

- القضايا المرتبطة بمدى شمول أو احتوائية خطط التنمية وسياساتها، وعدم ترك أحد خلف الركب بما يشمله ذلك من التعامل مع قضايا النمو الاحتوائي والفقر والعدالة الاجتماعية.
- قضايا الإصلاحات الهيكلية، وربطها بالتطورات التكنولوجية وقضايا البيئة والاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة والتمويل الأخضر المستدام.
- قضايا التنمية العمرانية والحضرية، في ارتباطها بقضايا السكان والعدالة المكانية، وقضايا تطوير الإدارة المحلية، وأدوار الجهات والأطر المعنية بالتنمية الحضرية.

- قضايا التحولات القيمية في المجتمع، وانعكاساتها على الأبعاد الاجتماعية للتنمية خاصة في ضوء انعكاسات التقنيات الحديثة على منظومات القيم المجتمعية والسلوك الإنساني.
- قضايا تغير المناخ، والتي ترتبط أبعادها وتشابكاتها بكافة مجالات التنمية المستدامة وجودة الحياة في مصر والعالم.
- توطين التنمية المستدامة محليًا، على مستوى المحافظات المصرية، والتشبيك الفعال مع مبادرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتحالفات الأهلية في هذا الشأن.
- قضايا سلاسل القيمة والإمداد العالمية، وعلاقتها بالنزاعات الجيوسياسية العالمية الراهنة والمتوقعة والتوترات بين الأقطاب المؤثرة عالميًا، وتأثيراتها المحتملة على مصر.
- دور مصر الإقليمي والعالمي الجيوسياسي، في علاقته بالأمن القومي المصري، خاصة في ضوء المهددات والتحديات الإقليمية والعالمية المتصاعدة وتداعياتها المستقبلية على مصر.

3. تطوير الأدوات والآليات الداعمة لقدرات الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي بالمعهد:

- تطوير الأطر الداعمة للنمذجة وتحليلات البيانات، ومنها تأسيس وحدة تحليلات البيانات والاستشارات، بجانب توسيع أنشطة وحدة النمذجة في المعهد وتنويعها.
- تطوير قواعد البيانات والمعلومات، لدعم أنشطة المعهد المختلفة، ودعم صناعة السياسات العامة، ودعم المبادرات والأنشطة الاستشرافية طويلة الأجل.
- تنمية الكوادر البشرية البحثية الاحترافية، في مجالات النمذجة وتحليلات البيانات وتحليلات النظم والدراسات المستقبلية بالتعاون مع الأطراف المعنية محليًا وإقليميًا ودوليًا.
- تطوير أطر الحوكمة والجودة بالمعهد، وفق معايير عالمية، وفي ضوء خبرات تطبيقها في مراكز الفكر العالمية والإقليمية، والتقييم المستمر لمعايير الاعتماد المؤسسي والمواصفات الدولية للمعهد، وتنمية الكوادر البشرية في مجال الحوكمة والجودة بالهيئة العلمية والجهاز الإداري.



ثالثاً: منهجية تحديث الخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030:

اعتمدت منهجية تحديث الخطة الاستراتيجية على الأدوات التالية :

- قانون معهد التخطيط القومي رقم 13 لسنة 2015 ولائحته التنفيذية.
- نتائج تقييم أداء الخطة الاستراتيجية 2016/2015 - 2020/2019، والسنوات الثلاث المنقضية من الخطة الاستراتيجية للمعهد 2021/2020 - 2025/2024.
- تقرير التقييم الذاتي لمعهد التخطيط القومي 2022 (وفق معايير التقييم الذاتي للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: نقاء - معيار 12).
- مراجعة نظراء Peer Review - لخبرات مراكز الفكر العالمية والإقليمية والمحلية، ومناقشتها مع لجنة التخطيط الاستراتيجية، والشركاء داخل المعهد، وبعض أعضاء مجلس الإدارة.
- عقد لقاءات داخلية مع كافة المراكز العلمية بالمعهد.
- الأفكار الأولية لرئيس المعهد حول تطوير المعهد قبل بدء توليه المسؤولية رسمياً.
- عقد لقاءات منهجية مع أصحاب المصلحة والأطراف الخارجية المعنية بعمل المعهد، وشملت تلك اللقاءات الأطراف التالية:

✓ المنظمات الأهلية

✓ ممثلون للقطاع الخاص ورواد الأعمال

✓ الجهات والقيادات الحكومية (تضمنت وزراء وقيادات عليا بالقطاع الحكومي)

✓ المنظمات الدولية العاملة في مصر - بحضور وزيرة التعاون الدولي

- عقد ورشة عمل مكثفة (العين السخنة: 19-20 من مايو 2023)، حول التخطيط الاستراتيجي للمعهد بمشاركة بعض

السادة أعضاء مجلس إدارة المعهد، ورئيس المعهد، ونواب رئيس المعهد، ورؤساء المراكز العلمية، ورؤساء المراكز

والوحدات المتخصصة بالمعهد، بجانب ممثلين للهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة.

وقد أفرزت تلك المنهجية والخطوات التي تم اتباعها لتحديث الخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030 عددًا من

المقترحات التي ترسم أبرز ملامح التطوير المستهدف في أنشطة المعهد ومخرجاته، والتي سيتم توظيفها في بلورة الإطار

الاستراتيجي المحدّث لعمل المعهد خلال الفترة القادمة، وذلك على النحو التالي:

م	الأنشطة الرئيسية	ملامح التطوير المستهدف
1	البحوث	- تغطية أوسع لقضايا بحثية مستجدة ومعاصرة - البحوث الاستشرافية (الإفادة من أنشطة النمذجة وتحليلات البيانات) - تطوير البحوث القصيرة السريعة (أوراق العمل + أوراق السياسات + أوراق ذات طبيعة خاصة)، لدعم المخطط وصناع السياسات - تنشيط البحوث التعاقدية والتطبيقية - التواصل مع الخبراء والمحاضرين البازين على المستويين العالمي والإقليمي (خاصة من أبناء المعهد بالخارج) - إصدار المجلة العلمية الدولية بالتعاون مع شبكة من الخبراء والمحكمين الدوليين والمحليين
2	التدريب	- استحداث أولويات تدريبية جديدة تتماشى مع تطورات الثورة الصناعية الرابعة - تنشيط تسويق خدمات التدريب، وتقييم الأثر التدريبي - توسيع نطاق التدريب التعاقدية خاصة لقطاعات الأعمال ومنظمات الأعمال (العامة – والخاصة)، والمحافظات والوحدات المحلية والمجتمع المدني والأفراد - جذب واستهداف شرائح جديدة مثل: الكوادر الشبابية، والقيادات التنفيذية - تنوع الشراكات التدريبية المستدامة محليًا وإقليميًا ودوليًا - دراسة تطوير دبلومات تخصصية في مجالات عمل المراكز العلمية بالمعهد
3	الدراسات العليا	- تطوير برامج ماجستير مبنية جديدة تتوافق مع المستجدات العالمية - دراسة تنفيذ برامج الماجستير المبني في المحافظات – وبعض الدول العربية، بالشراكة مع الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية المعنية - تفعيل برنامج الدكتوراه المهنية، بعد عقد شراكات مع جامعات ومراكز بحثية دولية مرموقة. - تنفيذ برامج تبادل علمي بين المعهد وعدد من الجامعات ومراكز الأبحاث الدولية والإقليمية بهدف تعزيز خبرات طلبة وخريجي برامج الماجستير بالمعهد. - التواصل المستمر مع الخريجين، وقياس أثر التعليم على أداء الخريج وجهة عمله - ربط بحوث الدارسين بتوجهات التنمية المستدامة في مصر والعالم - السعي إلى الحصول على الاعتماد الدولي لبرامج (الدراسات العليا) التي يقدمها المعهد
4	الاستشارات	- تعزيز القدرة التنافسية الاستشارية للمعهد من خلال أطر ومجالات استشارية جديدة- - تعظيم الاستفادة من "مركز الاستشارات وتحليل البيانات CDAC" المنشأ حديثًا بالمعهد لتطوير استشارات تنافسية في مجالات: النمذجة، تحليلات البيانات، استباق المخاطر وإدارتها على المستويين الكلي والمؤسسي - تسويق فعال لخدمات المعهد الاستشارية، وقياس الأثر المتحقق منها وتقييمه - بناء شراكات استشارية جديدة محليًا وإقليميًا ودوليًا

5	خدمة المجتمع	- الانفتاح على فئات مستهدفة جديدة: الشباب في كافة المحافظات والجامعات والمدارس، المجالس النيابية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، والإعلام - التركيز على طرح مبادرات مجتمعية بصورة منتظمة - تنظيم برامج مسئولية مجتمعية لخريجي برامج الماجستير في المعهد (بمشاركة الدارسين) - تطوير مؤشرات قياس الأثر المجتمعي لأنشطة المعهد
		ملامح التطوير المستهدف
1	تعزيز الجودة والحوكمة والتحول الرقمي والأخضر	- سياسة موحدة للجودة بالمعهد: (المواصفات الدولية + الاعتماد المؤسسي والبرامجي)، وغيرهما - تعزيز الحوكمة المؤسسية وربطها بأنشطة الجودة: المساءلة والشفافية ومعايير احترافية صارمة للجودة - المعهد مؤسسة رقمية بالكامل: Digital INP - المعهد مؤسسة خضراء: Green INP (بما فيها البصمة الكربونية)
		تعزيز قدرة المعهد على منافسة جهات مختلفة خارجيًا وداخليًا من أجل الحصول على المنح البحثية والاستشارية التنافسية التي تطرحها مؤسسات دولية وإقليمية مثل البنك الدولي، منظمات الأمم المتحدة، الوكالة الأمريكية للمعونة الدولية، بنك التنمية الأفريقي، البنك الإسلامي للتنمية، والصناديق العربية
2	الاستدامة المالية وتنمية موارد مالية ذاتية إضافية	- تعزيز الأنشطة التعاقدية وتنويعها: بحثية، تدريبية، استشارية (جهات داخلية حكومية وخاصة – وجهات إقليمية ودولية) - تعظيم الاستفادة من إمكانيات المعهد بشكل عام ووحدة النمذجة ومركز الاستشارات وتحليل البيانات CDAC بشكل خاص لتقديم خدمات بحثية وتدريبية واستشارية تعاقدية. - استغلال السمعة الجيدة للمعهد في جذب جهات راعية للأنشطة المختلفة التي ينظمها المعهد.
		- برامج سنوية للتدريب الذاتي الطوعي: (خاصة: للجهاز الإداري – الهيئة العلمية المعاونة) - تنويع وتفعيل الابتعاث للهيئة العلمية والعلمية المعاونة للمؤسسات الأكاديمية والعلمية (قصير – متوسط الأجل) - سياسة لإدارة وحوكمة الأصول بالمعهد بأنواعها (مادية – تكنولوجية – معرفية – ملموسة وغير ملموسة)
3	تنمية رأس المال البشري، وإدارة رأس المال المادي وفق أفضل الممارسات	- استراتيجيات تسويقية متكاملة مرتبطة بالخطط السنوية للمعهد، وتطوير أدوات التسويق الرقمية - تحسين ترتيب المعهد على مؤشر جامعة بنسلفانيا (خاصة بين مراكز الفكر المحلية على المؤشر) - انضمام المعهد إلى روابط لمراكز الفكر على المستوى الإقليمي
		التسويق لخدمات المعهد وتحسين الصورة الذهنية محليًا وخارجيًا
4		

قواسم مشتركة

الاستدامة – تعزيز النشاط الاستشاري – توسيع الشراكات وتنويعها- الاستباقية والاستشراف- رأس المال البشري- التنافسية والتمايز والتميز- التسويق الفعال للمخرجات – قياس الأثر وتقييمه- تعزيز الصورة الذهنية للمعهد

رابعاً : الإطار الاستراتيجي للمعهد حتى عام 2030:

في ضوء نتائج المراجعات والفعاليات السابقة، وبناءً على تطبيق مبادئ التخطيط بالمشاركة وما أفرزته من جوانب التحسين المأمولة في الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية الحالية، تم التوافق على رؤية ورسالة وأهداف المعهد في المرحلة المقبلة، وذلك على النحو التالي:

1. رؤية المعهد:

مركز فكر رائد مؤثروطنياً و إقليمياً ومتميز دولياً

تركز الرؤية الجديد على الأبعاد التالية:

- استشراف وضع المعهد بحلول عام 2030، كفاعل مؤثر في قضايا التخطيط والتنمية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
- إبراز دور المعهد كمركز فكر وطني، على غرار مراكز الفكر العالمية والإقليمية المؤثرة في صناعة السياسات ودعم اتخاذ القرار، وتعزيز التنمية المستدامة.

2.رسالة المعهد:

تقديم خدمات بحثية وتدريبية وتعليمية واستشارية ومجتمعية تنافسية قائمة على الأدلة، تعزز قدرات المجتمع، وتدعم كفاءة صنع السياسات واتخاذ القرارات في مجالات التخطيط والتنمية

تركز رسالة المعهد على الأبعاد التالية:

- التزام المعهد والعاملين به بتقديم خدمات تنافسية متميزة ومتميزة، تتوخى معايير صارمة للجودة والأدلة بمجالات عمل المعهد الرئيسة: البحثية، التدريبية، التعليمية، الاستشارية، وخدمة المجتمع.
- التركيز على الأثر التنموي / المجتمعي لخدمات المعهد، ودورها في دعم المستخدمين / المستفيدين من تلك الخدمات على كافة المستويات.
- تغطية خدمات المعهد لكافة مجالات التخطيط والتنمية، وعلى الأخص دعم كفاءة صنع السياسات العامة واتخاذ القرارات ليس على مستوى الحكومة فحسب ولكن على مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضاً.

3. قيم المعهد:

تنوع	ابتكار	استدامة
------	--------	---------

تركز قيم المعهد على الأبعاد التالية:

- التزام المعهد والعاملين به في تحقيق رؤية ورسالة المعهد بقيمة احترام التنوع، بكل صوره الإنسانية والمجتمعية والفكرية، وتشابك مجالات المعرفة وترابطها في إطار التنمية المستدامة.
- تعظيم المعهد، كمركز فكر، لقيمة الابتكار والديناميكية في التعامل مع المستجدات، والتكيف مع التحديات والمخاطر المحلية والعالمية والعمل على تحسين أدوات استباقها وتوقعها.
- تبني المعهد للاستدامة، ليس فقط كمجال عمل، ولكن كمبدأ وقيمة تعظم من النظرة المستقبلية للموارد المتاحة، وتحقيق التوازن الفعال بين التنمية والبيئة والمجتمع.

4. الأهداف الاستراتيجية للمعهد:

- 1/4 تحسين جودة الأنشطة البحثية القائمة على الأدلة واستشراف المستقبل وفق الأولويات الوطنية والمستجدات العالمية.
- 2/4 بناء القدرات وتأهيل الكوادر التخطيطية على المستويين المركزي والمحلي.
- 3/4 تقديم برامج دراسات عليا أكاديمية ومهنية معتمدة في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، وبما يوفر كوادر مؤهلة لدعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات على كافة المستويات.
- 4/4 توسيع الخدمات الاستشارية التنافسية للمعهد وتنويعها، المقدمة للجهات الحكومية والخاصة والأهلية والدولية.
- 5/4 تعزيز مكانة المعهد وطنياً وإقليمياً ودولياً من خلال شراكات فعالة في مجالات عمل المعهد.
- 6/4 تنمية رأس المال البشري والمادي بالمعهد، وتطوير الأطر المؤسسية والتكنولوجية، لتعزيز أنشطة الاستدامة المالية والجودة والحوكمة وخدمة المجتمع.

تركز أهداف المعهد الاستراتيجية على الأبعاد التالية:

- محورية دور الأنشطة البحثية، التي تدعم أولويات التنمية في الدولة من جهة، وتدعم أنشطة المعهد الرئيسة: التدريبية، التعليمية، الاستشارية وخدمة المجتمع من جهة أخرى.
- دور حيوي للمعهد في تأهيل الكوادر التخطيطية، لدعم قدرات أنشطة ووحدات التخطيط على مستوى الأجهزة الحكومية والوحدات المحلية، وقطاع الأعمال والقطاع الأهلي.

- تعظيم دور الأنشطة الاستشارية، وتوفير الأطر الداعمة لدعم تنافسية وتميز هذا الدور، والعمل على تنويع مجالات الاستشارات ، وتوسيع دوائر المستفيدين منها محليًا وخارجيًا.
- برامج الدراسات العليا لدعم التنمية المستدامة، بما يعزز نشر فكر وممارسات التنمية المستدامة في كافة المؤسسات والمنظمات في القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال والقطاع الأهلي، وربطها بالخبرات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة.
- دور محوري للشراكات في دعم تنافسية مخرجات المعهد، بما يتطلب التنوع والانتقائية للشراكات الفاعلة، والاستغلال الأفضل للقدرات البشرية والمعرفية للمعهد، وتنمية الموارد الذاتية.
- الإدارة الفعالة للموارد البشرية والأصول المختلفة للمعهد، بما يعزز تنافسية واحترافية رأس المال البشري للمعهد، والتوظيف الفعال لأصول المعهد في دعم وحوكمة أنشطته وخدمة المعهد والمجتمع.



5. البرامج التنفيذية للمعهد حتى 2030:

يكتمل الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية للمعهد حتى عام 2030 بالبرامج التنفيذية التي تضع الأهداف الاستراتيجية موضع التنفيذ، وذلك وفق الجدول التالي:

الهدف الاستراتيجي الأول:	
تحسين جودة الأنشطة البحثية القائمة على الأدلة واستشراف المستقبل، وفقاً للأولويات الوطنية، والمستجدات العالمية.	
مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPIs)	البرامج التنفيذية
• تنوع مصادر التمويل (تقليل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة) • عدد البحوث المنفذة والمقبولة للنشر • عدد مرات استخدام البحوث من قبل متخذي القرار • عدد مرات التحميل من الموقع الإلكتروني للمعهد • عدد الاستشهادات بوسائل النشر • معامل التأثير للأبحاث المنشورة دولياً	1. برنامج البحوث متعددة التخصصات: الهدف 1.1: رفع جودة البحوث بالمعهد من خلال التركيز على عدد محدود من البحوث متعددة التخصصات وتنفيذها بشراكة مع مؤسسات الدولة والجهات الدولية. يركز البرنامج على تعزيز مصداقية المعهد كمركز بحثي محايد يكسب ثقة مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية من خلال التركيز على جودة البحوث واستنادها على الأدلة وتوظيف الأدوات التحليلية لوحدة النمذجة ومركز الاستشارات وتحليل البيانات.
• تنوع مصادر التمويل (تقليل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة) • عدد التقارير الوطنية والإقليمية الصادرة عن المعهد والتي يشارك في إعدادها مع جهات أخرى. • عدد مرات توظيف التقارير من قبل متخذي القرار • عدد مرات التحميل من الموقع الإلكتروني للمعهد • عدد الاستشهادات بوسائل النشر	2. برنامج التقارير الدورية الوطنية والدولية: الهدف 1.2: جعل المعهد جهة إصدار عدد من التقارير الدورية الوطنية والدولية المهمة. يستهدف البرنامج أن يتفق المعهد مع عدد من الوزارات والجهات الدولية على إصدار عدد من التقارير الدورية الوطنية والدولية المهمة والمؤثرة في صنع السياسات العامة في مصر ودول المنطقة.
• عدد أعداد المجلة الصادرة في موعدها بالشكل المطور • معامل التأثير للمجلة وللأبحاث المنشورة دولياً • عدد المشاركات من خارج مصر في المجلة • عدد الاستشهادات لأبحاث المجلة أو الكتب والأبحاث المنشورة • عدد الكتب العلمية المنشورة • حجم المبيعات للكتب المنشورة • عدد الجوائز التي حصلت عليها الكتب المنشورة • معدل الزيادة السنوي في النشر المحلي والدولي للأبحاث • عدد الأوراق الخلفية المنشورة في إطار مشروع "مصر ما بعد 2025"	3. برنامج النشر: الهدف 1.3: تفعيل دور المعهد في النشر العلمي في مجالات التخطيط والتنمية من خلال المجلة الدورية والكتب العلمية والبحوث المنشورة محلياً وعالمياً. يشمل برنامج النشر كافة الأنشطة التي تهدف لإتاحة المحتوى العلمي من أبحاث وتقارير وإصدارات علمية للمجتمع المصري والدولي سواء للمتخصصين أو متخذي القرار وأفراد المجتمع ومؤسساته.
• عدد أوراق السياسات المنتجة والمقبولة للنشر والتوزيع	4. برنامج أوراق السياسات:

• عدد مرات استخدام أوراق السياسات من قبل صناع السياسات ومتخذي القرار	الهدف 1.4: ربط العمل البحثي للمعهد بصنع السياسات وفق الأولويات الوطنية والمستجدات العالمية من خلال إصدار أوراق سياسات تقدم لمتخذي القرار. يهدف هذا البرنامج إلى تحديد عدد من قضايا الأولويات الوطنية أو المستجدات العالمية التي يتوفر لها طلب سياسي ومجتمعي، وتشجيع كتابة أوراق سياسات توجه لدعم متخذي القرار في التعامل مع هذه القضايا.
• دورية الانعقاد للفعاليات العلمية، ومدى انتظامها • عدد الفعاليات المنفذة • أعداد وتنوع ومستوى الحضور • حجم التغطية الإعلامية • عدد ورش العمل المتخصصة التشاركية • عدد الجهات المعنية ذات الصلة التي تشارك في ورش العمل المتخصصة التشاركية التي يتم تنظيمها • التوصيات التي تصدر عن ورش العمل ومدى فاعليتها	5. برنامج الفعاليات العلمية والثقافية: الهدف 1.5: توسيع قاعدة التعرض والتأثير للعمل البحثي بالمعهد من خلال تنفيذ فعاليات تستهدف مشاركة فئات مجتمعية متنوعة وفق المنتجات البحثية المتعددة للمعهد. يهدف البرنامج إلى تنظيم أجندة حيوية مليئة بالفعاليات العلمية المتنوعة تجعل المعهد ملتقى أهل الفكر والممارسة، وتجذب كافة فئات العمر وعناصر المجتمع من الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني والجهات الدولية، وتستخدم الفعاليات لدعم إنتاج العمل البحثي (مثل كتابة أوراق السياسات أو إجراء البحوث) أو عرض نتائجه.
• معامل تصنيف المؤتمر • عدد الأوراق المقدمة في المؤتمر والمقبولة للنشر • عدد الخبراء الخارجيين المشاركين • حجم التغطية الإعلامية • دورية الانعقاد • أعداد وتنوع ومستوى الحضور	6. برنامج المؤتمرات الدولية: الهدف 1.6: زيادة التشابك العلمي والمعرفي للمعهد بالمجتمع الدولي من خلال تنظيم المؤتمرات الدولية أو المشاركة في تنظيمها. يهدف البرنامج إلى تنظيم مؤتمرات دولية أو المشاركة في تنظيمها سواء محلياً أو دولياً.
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز دور المعهد في بناء القدرات على المستويين المركزي والمحلي	
مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPIs)	البرامج التنفيذية
• منصة تدريبية فاعلة • عدد البرامج المنفذة من المنصة • أعداد المتدربين سنوياً • عدد استطلاعات الرأي المنشورة على المنصة الإلكترونية شهرياً. • عدد التفاعلات الشهرية على المنصة الإلكترونية.	1. برنامج تطوير منظومة متكاملة للتدريب عن بعد: الهدف 2.1: تطوير قدرة المعهد على تنفيذ التدريبات عن بعد لتوسيع الوصول للفئات المستهدفة على المستوى المركزي والمحلي وكذلك إقليمياً ودولياً. يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المعهد من تنفيذ برامج التدريب عن بعد عن طريق توفير كافة المتطلبات الفنية.

• عدد التعاقدات التدريبية الجديدة • حجم إسهام التدريب التعاقدي في زيادة موارد المعهد • تنوع برامج التدريب التعاقدي • أعداد المتدربين سنوياً • تقييم رضا المتدربين والجهات المستهدفة عن جودة التدريب • عدد برامج التدريب بالمحافظات • أعداد المتدربين سنوياً	2. برنامج التدريب التعاقدي: الهدف 2.2: تفعيل دور مؤثر ومنافس للمعهد في تقديم خدمات التدريب وبناء القدرات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية. يركز هذا البرنامج على استهداف جهات من القطاع الخاص أو المجتمع المدني أو المنظمات الدولية أو الجهات الحكومية والتعاقد معها لتقديم برامج تدريبية للعاملين بها أو لفئاتها المستهدفة.
الهدف الاستراتيجي الثالث: تقديم برامج دراسات عليا أكاديمية ومهنية معتمدة في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، وبما يوفر كوادراً مؤهلة لدعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات على كافة المستويات	
مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPIs)	البرامج التنفيذية
• عدد برامج الدراسات العليا المعتمدة من المجلس الأعلى للجامعات والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد • عدد الخريجين كل عام • عدد برامج الدراسات العليا المعتمدة من جهات اعتماد عالمية	• برنامج اعتماد برامج الدراسات العليا: - الهدف 3.1: رفع مستوى برامج الدراسات العليا بالمعهد من خلال استكمال اعتمادها من جهات الاعتماد والجودة محلياً وعالمياً. - يهدف البرنامج إلى استكمال واستمرار اعتماد برامج الدراسات العليا من جهات الاعتماد المحلية (المجلس الأعلى للجامعات - الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد) واستهداف الاعتماد من جهات الاعتماد العالمي.
• منصة تعليمية فاعلة • عدد البرامج التعليمية المنفذة عن بعد • عدد الطلبة المستفيدين من نظام التعليم عن بعد	• برنامج تطوير منظومة متكاملة للتعليم عن بعد: - الهدف 3.2: تحقيق إتاحة المشاركة في برامج الدراسات العليا بالمعهد من خلال منصة للتعليم عن بعد. - يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المعهد من تنفيذ برامج الدراسات العليا عن بعد عن طريق توفير كافة المتطلبات الفنية.
• استطلاعات رأي الطلبة عن جودة البرامج القائمة • عدد الطلاب الملتحقين ببرنامج الماجستير أو الدبلوم المهني الجديد	• برنامج تطوير برامج الماجستير والدبلوم: - الهدف 3.3: تحقيق مستوى مرتفع ومنافس من الجودة لبرامج الدراسات العليا من خلال خطة لتطويرها وربطها بالأجندة البحثية للمعهد. - يركز البرنامج على رفع جودة برامج الدراسات العليا المهنية والأكاديمية وربطها بالأجندة البحثية للمعهد، وخاصة

مشروع "مصر ما بعد 2025"، وكذلك تطوير برنامج للماجستير أو الدبلومة المهنية في الإطار نفسه.	
الهدف الاستراتيجي الرابع: توسيع الخدمات الاستشارية التنافسية للمعهد وتنويعها، المقدمة للجهات الحكومية والخاصة والأهلية والدولية	
مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPIs)	البرامج التنفيذية
- عدد الجهات والفرص في الدراسة المسحية لسوق الاستشارات - نسبة استغلال الفرص المتاحة من الدراسة	1. برنامج دراسة سوق الأعمال الاستشارية المحلي والإقليمي والدولي: الهدف 4.1: تحقيق معرفة المعهد بسوق الأعمال الاستشارية بما يفيد في استهداف الفرص المتاحة وربطها بما يمكن أن يقدمه المعهد من خبرات. يهدف البرنامج لتحديد الفرص الاستشارية التنافسية للمعهد من خلال دراسة جانبي العرض والطلب بشكل أولي ثم بشكل دوري.
- عدد العقود الاستشارية المنفذه - نسبة إسهام الأعمال الاستشارية في دخل المعهد	2. برنامج الخدمات الاستشارية محلياً وإقليمياً ودولياً: الهدف 4.2: تقديم خدمات استشارية متميزة ومؤثرة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية. يهدف البرنامج إلى تمكين المعهد من الحصول على عقود أعمال استشارية ذات حجم أعمال وتمويل وتأثير مناسب.
الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز مكانة المعهد وطنياً وإقليمياً ودولياً من خلال شراكات فعالة في كافة مجالات عمل المعهد	
مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPIs)	البرامج التنفيذية
- معدل زيادة الشراكات - عدد الشراكات المفعلة - استطلاعات رأي مشتركة لقياس فاعلية الشراكات - عدد اتفاقيات الشراكات المحلية - عدد الفعاليات المشتركة التي يتم تنفيذها في إطار الاتفاقيات - عدد الأوراق الخلفية المشتركة التي يتم إعدادها في إطار الشراكات	1. برنامج الشراكة مع مراكز الفكر: الهدف 5.1: تعزيز مكانة المعهد العلمية من خلال الشراكة مع عدد متميز من مراكز الفكر الدولية والمحلية. يهدف البرنامج إلى تحقيق شراكات فعالة للمعهد مع مراكز متميزة للفكر والبحوث محلياً وإقليمياً ودولياً.
- معدل زيادة الشراكات - عدد الشراكات المفعلة - استطلاعات رأي مشتركة لقياس فاعلية الشراكات - قياس الأثر والتغير المجتمعي والمؤسسي	2. برنامج الشراكة مع شركاء التنمية: الهدف 5.2: تأسيس وتفعيل شراكات استراتيجية مع شركاء التنمية المحليين والدوليين بما يعزز مكانة المعهد. يهدف البرنامج إلى خلق شراكات استراتيجية بين المعهد ومجموعة مختارة من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع

	المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لخدمة توجهات المعهد ودعم أنشطته.
• عدد العقود الاستشارية الجديدة وحجمها • عدد البرامج التدريبية التي تم تسويقها وتنفيذها • عدد الملتحقين ببرامج الدراسات العليا نتيجة التسويق • عدد البحوث التي تم التعاقد عليها نتيجة التسويق • معدلات الزيادة في أعداد المتصفحين والمستخدمين لبوابة / موقع المعهد • معدلات تحميل إصدارات المعهد	3. برنامج تسويق خدمات المعهد: الهدف 5.3: تعزيز مكانة المعهد من خلال نشر وتسويق كافة خدماته على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. يهدف البرنامج إلى تسويق كافة خدمات المعهد من الأعمال الاستشارية والبحوث والنشر والتدريب والدراسات العليا، وذلك من خلال دراسات للسوق المحلي والإقليمي والدولي، والتواصل مع العملاء المتوقعين لعرض خدمات المعهد.
الهدف الاستراتيجي السادس: تنمية رأس المال البشري والمادي بالمعهد، وتطوير الأطر المؤسسية والتكنولوجية، لتعزيز أنشطة الاستدامة المالية والجودة والحوكمة وخدمة المجتمع	
مؤشرات قياس الأداء الرئيسية (KPI)	البرامج التنفيذية
• أعداد المتدربين من الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة • أعداد الحاصلين على منح تدريبية خارج مصر • أعداد المتقدمين سنوياً لبرنامج التدريب الصيفي	1. برنامج تنمية قدرات الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة: الهدف 6.1 تنمية رأس المال البشري العلمي بالمعهد من خلال رفع قدرات الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة. يهدف البرنامج إلى تنفيذ أنشطة تتيح فرص التدريب وتنمية القدرات والمعارف لدى الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة وفق احتياجاتهم ومسار التكوين العلمي والمهني لكل منهم، وتنوع هذه الفرص من التدريب النظامي، إلى التدريب العملي لدى جهات ذات صلة، إلى المنح التدريبية لحضور الدورات التدريبية خارج مصر.
• أعداد المتدربين من الجهاز الإداري • تحليل نتائج التقييم الشامل لفاعلية التدريب للمتدربين ومدرائهم • قياس الأثر التدريبي	2. برنامج تنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري: الهدف 6.2: تنمية رأس المال البشري الإداري بالمعهد من خلال قدرات الجهاز الإداري. يهدف البرنامج إلى تنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للمعهد للوصول إلى تحقيق الجودة ومواكبة تطوير نظم العمل.
نظم العمل • نسبة النظم المطورة والممكنة لإجمالي نظم العمل • نسبة المستخدمين للنظم المطورة والممكنة لإجمالي عدد العاملين بالمعهد • قيمة الوفورات في استهلاك الورق والأحبار والأجهزة وغيرها	3. برنامج تطوير نظم العمل والتحول الرقمي والأخضر: الهدف 6.3.1: تطوير نظم العمل الإدارية والمالية بالمعهد واستكمال جهود التحول الرقمي. يهدف البرنامج لتطوير نظم العمل الإدارية، وميكنتها بما يمكن الإدارة العليا من متابعة أداؤها وإنتاج مؤشرات لكفاءة العمل الإداري بالمعهد.

المبنى • حجم المساحات الخضراء البديلة مثل الحوائط والأسقف الخضراء • عدد الأدوار الخضراء واستخدامات المبنى الصديقة للبيئة • متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المكافئ لكل متر مربع من مساحة المبنى بالمعهد الطاقة والمياه • حجم الوفرة في الاستهلاك الإجمالي (السنوي) • حجم الوفرة في متوسط الاستهلاك الشهري • حجم الوفرة في متوسط استهلاك الفرد • عدد برامج التخفيض والترشيد البصمة الكربونية • متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات الكربونية • الانبعاثات الكربونية للمتر المربع من مساحة المبنى • عدد برامج الخفض المخلفات • إجمالي الكمية المتولدة سنوياً لكل نوع • متوسط الكمية للفرد يومياً • عدد برامج ترشيد الكميات وخفضها من المخلفات • عدد برامج إعادة التدوير • قيمة الوفرة الاقتصادي	الهدف 6.3.2: تحويل مبنى المعهد إلى مبنى أخضر. يهدف البرنامج إلى تنفيذ المقترحات بالإجراءات التي تم وضعها في مشروع تحويل مبنى المعهد إلى مبنى أخضر في إطار خطة العمل المقترحة على مراحل زمنية لتحويل مبنى معهد التخطيط القومي إلى مبنى متوافق مع معايير المباني الخضراء.
• حجم الموارد المالية الإضافية للمعهد • نسبة التمويل الوارد من مؤسسات دولية • معدل ترشيد الإنفاق وكفاءته	4. برنامج تنمية الموارد وتحسين كفاءة الإدارة المالية للمعهد: الهدف 6.4: تنمية الموارد للمعهد من خلال تحسين كفاءة الإدارة المالية وزيادة مصادر الدخل. يركز البرنامج على تحسين كفاءة الإدارة المالية من حيث ترشيد الإنفاق دون الإخلال بوظائف عمل المعهد ومهامه، وكذلك دراسة الفرص واستغلالها لزيادة الإيرادات وتنمية الموارد.
• عدد مؤشرات الحوكمة المدمجة في نظام المتابعة والتقييم • نتائج تقييم أداء مؤشرات الحوكمة	5. برنامج الحوكمة: الهدف 6.5: حوكمة نظم عمل المعهد من خلال دمج معايير ومؤشرات الحوكمة في نظام المتابعة والتقييم.

يهدف برنامج الحوكمة للتأكد من الالتزام بمعايير الحوكمة في أنظمة عمل المعهد من خلال خطة تنفيذية ودمج مؤشرات الحوكمة في نظام المتابعة والتقييم المتطور بالمعهد.	
6. برنامج خدمة المعهد والمجتمع الهدف 6.6: تحقيق الدور المجتمعي للمعهد من خلال تقديم خدمات مجتمعية للعاملين بالمعهد وللجهات المجتمعية المستهدفة برفع الوعي بالمحافظات.	• عدد المدونات التي يتم إصدارها بشكل دوري. • عدد التفاعلات مع المدونات المسموعة شهرياً • عدد الأنشطة الرياضية والثقافية المنفذة • قياس رضا العاملين عن البرامج الرياضية والثقافية • عدد القوافل والندوات المنفذة بالمحافظات • عدد الأفراد المستفيدين من برامج خدمة المجتمع سنوياً

6. ممكنات وآليات تطوير داعمة للخطة الاستراتيجية :

هناك العديد من الممكنات المهمة التي يمكن أن تساهم في تهيئة البيئة المواتية لنجاح تحقيق الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية المحدثة للمعهد، وذلك على النحو التالي:

1. آليات مؤسسية لتمكين ودعم الأنشطة الرئيسة والحوكمة بالمعهد:

- تأسيس مركز متخصص لتحليل البيانات والاستشارات، ويركز على تقديم الخدمات الاستشارية، وإجراء البحوث وتحليلات البيانات لكافة الأطراف المعنية في مصر وخارجها.
- توسيع أنشطة ومجالات عمل وحدة النمذجة بالمعهد، لتشمل التعاون الإقليمي على المستوى العربي بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، والاهتمام بأنشطة الحوكمة الاقتصادية من خلال دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة والديناميكية عن طريق النمذجة والمحاكاة والتحليل وربطها بمكونات الحوكمة.
- تحويل وحدة ضمان جودة التعليم والاعتماد لمركز للحوكمة وضمان الجودة، بما يدعم توجهات المعهد لتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة وضمان الجودة في كافة أنشطة المعهد.

2. شراكات واعدة محلياً وإقليمياً ودولياً : سلطت جوانب التحسين المأمولة في عمل المعهد، والأهداف الاستراتيجية للمعهد

الأضواء على أهمية (الشراكات الفعالة) لتحقيق الرؤية والرسالة المرغوبة للمعهد حتى عام 2030.
وتعمل إدارة المعهد في الآونة الراهنة بصورة عملية على تنمية وتطوير شراكات استراتيجية على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وذلك من خلال تفعيل التعاون مع الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية، سواء كمستفيدين من خدمات المعهد أو جهات دعم فني ومالي للمعهد أو شركاء في تنفيذ أنشطة المعهد وفاعلياته.

كما أثمرت جهود الإدارة العليا للمعهد مؤخراً عن فتح باب الحوار والتعاون مع العديد من الجهات محلياً ودولياً، بالإضافة إلى المستوى العربي (دولة العراق) على سبيل المثال، بخلاف التعاون المستمر مع المعهد العربي للتخطيط من خلال قنوات تعاون

وشراكات متعددة. فضلاً عن الجهات المشاركة في اجتماعات التشاور مع ممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، والتي أبدت رغبتها في التعاون مع المعهد، وطرحت طلبات لخدمات معينة خاصة في مجالات نشر البيانات وتحليلها وإجراء البحوث والدراسات المستقبلية، وقياس الأثر والخدمات الاستشارية.

شراكات راهنة ومتوقعة في مجالات عمل المعهد مع أطراف محلية وإقليمية ودولية

م	الجهة	مجالات الشراكة والتعاون
1.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	الحسابات القومية - توطین أهداف التنمية المستدامة - صنع السياسات القطاعية المستندة على الأدلة – دراسة الأثر للتشريعات
2.	وزارة التنمية المحلية	سياسات وتشريعات التنمية المحلية - قياس أثر المشروعات - تطوير مركز التدريب بسقارة
3.	وزارة التضامن الاجتماعي	رؤية واستراتيجية وخريطة العمل الأهلي - دعم المنظمات الأهلية - تفعيل دور المجتمع المدني في المتابعة والتقييم
4.	وزارة الشباب والرياضة	- الحساب الفرعي للرياضة Sport Satellite Account في الناتج المحلي الإجمالي - التدريب
5.	وزارة التخطيط - دولة العراق	إعداد خطط التنمية المستدامة الوطنية والقطاعية – البرامج التدريبية المشتركة – البحوث في مجالات التنمية المختلفة
6.	البنك المركزي المصري	التسجيل كاستشاري لتقديم الاستشارات والتدريب والبحوث خاصة في مجال دراسات الجدوى للمشروعات
7.	البنك الدولي	التنمية المحلية - تطوير الإدارة المحلية - تغير المناخ
8.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	- تقارير التنمية البشرية بالمحافظات - برامج تدريبية ومهنية مشتركة (في المتابعة والتقييم) - التعاون في مجال ريادة الأعمال والابتكار - التعاون في إعداد الدراسات والتقارير وتنظيم فعاليات حول قضايا التنمية
9.	منظمة العمل الدولية ILO	تحديث مصفوفة الحسابات الاجتماعية لعام 2022 لجمهورية مصر العربية- مستجيبة للنوع
10.	صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA	عقد شراكة لتنفيذ خطط العمل الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالأعوام 2023 إلى 2027 في مجالات البحوث والدراسات العليا والتدريب
11.	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة WFP	تقديم استشارات - بحوث في مجال النمذجة الاقتصادية

م	الجهة	مجالات الشراكة والتعاون
12.	اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا - UNESCWA	تقرير تحديات التنمية في مصر
13.	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط - التابع للأمم المتحدة IDEP	تدريب ورش عمل
14.	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	دراسات الجدوى القبلية في المجالات الجديدة مثل الطاقة المتجددة مؤتمرات دولية
15.	مركز المشروعات الدولية - الغرفة التجارية الأمريكية CIPE	تنظيم فعاليات لتطوير أرضية حوار بين القطاعين الحكومي والخاص
16.	هيئة بلان الدولية- مصر	تدريب خدمة المجتمع
17.	المعهد العربي للتخطيط	تقرير التنمية العربية وحدة النمذجة الاقتصادية العربية
18.	الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد	تنفيذ البحوث والدراسات المشتركة - تنفيذ برامج تدريبية مشتركة- مجالات أخرى مقترحة من الجانبين
19.	الأكاديمية الوطنية للتدريب	مجال الدراسات العليا بالمعهد - تنفيذ البرامج التدريبية المشتركة - برامج مشتركة على المستويين العربي والأفريقي
20.	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	البحوث المشتركة - التدريب - ورش العمل والندوات المشتركة- تبادل المطبوعات والإصدارات
21.	الهيئة العامة للرقابة المالية - المركز الإقليمي للتمويل المستدام	التعاون لإطلاق مؤشر التمويل المستدام للمنطقة العربية لقياس تطور الرقابة المالية ورش عمل ومؤتمرات وندوات تدريب
22.	المحافظات المصرية	التخطيط الاستراتيجي - الاستشارات ودراسات الجدوى - تدريب العاملين
23.	هيئة تنمية الصعيد	التخطيط الاستراتيجي - دراسات الجدوى للمشروعات
24.	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	الدراسات الاقتصادية وقياس أثر التشريعات على القطاع الخاص تدريب الشركات الناشئة والعاملين بمحافظات الدلتا - تقديم ماجستير ودبلومات مهنية لأهالي الدلتا والساحل الغربي

م	الجهة	مجالات الشراكة والتعاون
25.	مؤسسة مصر الخير	بحوث ودراسات - تنفيذ برامج تدريبية - استشارات- تقارير- ورش عمل ومؤتمرات خاصة بالعمل الأهلي- الدعم الفني والمؤسسي لتطوير المنظمات الأهلية.
26.	مؤسسة أم حبيبة بأسوان	- تدريب العاملين بمحافظة أسوان والجمعيات الأهلية - - تقديم برامج الماجستير والدبلومات المهنية لأهالي جنوب ووسط الصعيد
27.	مؤسسة الندا ومؤسسة تروس	توثيق التجارب التنموية الجيدة، خاصة في صعيد مصر

7. تعزيز أطر الاستدامة المالية وتنمية الموارد الذاتية للمعهد:

يقصد بالاستدامة المالية Financial Sustainability: حيابة المعهد لخطط وبدائل عملية لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ برامجه ومشروعاته المستهدفة خلال المدى الزمني للاستراتيجية، وفي ضوء مراجعة الخبرات المالية وإيرادات المعهد في السنوات السابقة.

يعتمد تحقيق الاستدامة المالية للمعهد على الركائز التالية:

- الترابط بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المالي المستدام للمعهد، ويمكن تفعيل ذلك من خلال التنسيق بين (لجنة التخطيط الاستراتيجي) وبين (لجنة الموازنة) في المعهد بما يعزز هذا الترابط.

- تنوع بدائل ومصادر التمويل، ويمكن في هذا الشأن النظر إلى:

✓ تعزيز فرص التمويل من خلال تنشيط نشاط الاستشارات، والذي حقق زيادة ملموسة في عام 2022/2023 مقارنة بعام 2021/2022 .

✓ تعزيز فرص التمويل من خلال تنشيط التدريب التعاقدى الحكومي، ومع قطاعات الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني (وقد تمت بعض جوانب التنشيط المذكورة مع جهات متعددة)

✓ تعزيز فرص التمويل من خلال الشراكات الإقليمية والدولية (منظمات ومكاتب تمثيل منظمات الأمم المتحدة في مصر، الإسكوا، بنك التنمية الأفريقي، المعهد العربي للتخطيط، وغيرهم)

✓ تعزيز فرص التمويل من خلال المنح البحثية التنافسية Calls من منظمات دولية أو حكومية بالإضافة لتنشيط برامج الرعاية للأنشطة والفعاليات العلمية المختلفة للمعهد.

✓ خفض تكاليف التشغيل

- كفاءة الإدارة المالية في المعهد، والتي يمكن تحقيقها من خلال محاور متعددة

✓ تفعيل دور موازنات البرامج والأداء، وفق قرار رئيس مجلس الوزراء 1167 لسنة 2019، والتي تعد أحد أهم الأدوات التخطيطية المنهجية لخطط التنمية بجانب التخطيط الاستراتيجي والتخطيط بالمشاركة. وتعد

- مدخلًا مباشرًا لربط وتقييم كفاءة الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة بـ: (النتائج) المتوقع الحصول عليها في كل جهة ومن بينها معهد التخطيط القومي. كما تعد مساندة لعملية نشر ثقافة الإدارة بالنتائج .
- ✓ تحسين كفاءة الموارد البشرية، سواء باكتساب مهارات الاستدامة المالية وأدواتها، أو تطبيقات المحاسبة الحكومية الحديثة، والتعامل مع الأنظمة والتطبيقات الرقمية المالية والمحاسبية الحديثة، وإدماج معايير الاستدامة في الأنشطة المالية.
- ✓ استكمال تطوير النظم الرقمية الآلية المساندة، في سياق خطط التحول الرقمي في المعهد، وبالتعاون مع نشاط نظم المعلومات والتحول الرقمي.
- ✓ تطوير آليات لطرح أفكار تعزيز القدرات المالية وتنمية موارد المعهد، سواء من جانب لجنة التخطيط الاستراتيجي ، ولجنة الموازنة، والمراكز العلمية المختلفة، واللجان المختلفة بالمعهد، وأعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة، أو من جانب الشئون المالية.

8. تطوير نظام الحوكمة وإدارة المخاطر بالمعهد :

يهدف تعزيز أطر وممارسات الحوكمة في المعهد، شرع المعهد في تحويل (وحدة ضمان جودة التعليم والاعتماد) إلى مركز للحوكمة وضمان الجودة يقوم على تحقيق تميز وتنافسية أنشطة ومخرجات المعهد، كما يعمل على الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والمؤسسي للمعهد من خلال تطبيق أفضل معايير وممارسات الحوكمة والجودة والتقييم الذاتي بما يحقق رؤية ورسالة وقيم وأهداف المعهد حتى عام 2030.

كما يشكل الالتزام بإدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية التخطيط الاستراتيجي ونظام إدارة الجودة في كافة المنظمات المعاصرة بما فيها المؤسسات البحثية ومراكز ومعاهد الفكر، ونتيجة لهذه الأهمية فقد ظهرت مواصفة دولية خاصة لإدارة المخاطر: ISO 31000 بهدف تعزيز قدرات المؤسسات على زيادة فرص تحقيق أهدافها الاستراتيجية، من خلال تحسين قدراتها على تشخيص مخاطرها ومهدداتها، وتخصيص الموارد اللازمة للتعامل معها بفعالية. وقد تم استحداث العديد من التحسينات الجوهرية على المواصفة المذكورة، ومن أبرزها إعطاء أهمية أكبر لدور إدارة المخاطر في خلق القيمة، وأهمية أكبر لدور العوامل البشرية والثقافية في تحقيق أهداف المنظمات، مع تعزيز وتكريس عملية دمج إدارة المخاطر في آليات صنع واتخاذ القرار، وفي هيكل الأنشطة والعمليات، وفي نظام التخطيط الاستراتيجي في كافة المؤسسات.

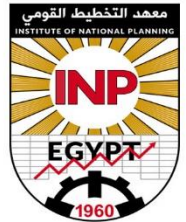
وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى المتطلبات التالية:

- تحديد المخاطر الاستراتيجية المتعلقة بكل هدف استراتيجي وتصنيفها.
- تقييم المخاطر، وتقدير احتمالية الظهور / الحدوث لكل منها
- تقييم جوانب الترابط أو التفاعل بين المخاطر، والآثار التراكمية للمخاطر المتعددة

- ترتيب المخاطر وفقاً لأولوياتها بناءً على احتمالية حدوثها والأثر المحتمل بوجه عام
 - ضمان توافر آليات فعالة لإدارة المخاطر قبل تنفيذ الاستراتيجية وخلال تنفيذها لاستباق ظهور المخاطر وتجنبها/ تخفيف آثارها/ نقلها وتحييدها
 - تحديث خطة إدارة المخاطر بشكل مستمر، من خلال تحديد المخاطر الجديدة / المستجدة وتحديد إجراءات تخفيف آثارها مع مراجعة الخطة الاستراتيجية للمعهد سنوياً وتحديثها
- وسيقوم (مركز الحوكمة وضمان الجودة) بالمعهد بعد استكمال إجراءات التأسيس الجارية بإعداد خطة الحوكمة وإدارة المخاطر للمعهد، والعرض على الإدارة العليا للمعهد ولجانه المختصة، على أن تراعي الخطة، فيما يتعلق بإدارة المخاطر، تلك المخاطر الواردة في المواصفات الدولية التي حصل عليها المعهد من جهة، والمخاطر المرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية المرتبطة بها من جهة أخرى.



معهد التخطيط القومي
تقاطع شارع الطيران مع طريق صلاح سالم
مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية
الرقم البريدي: ١١٧٦٥
هاتف: ٢٢٦٣٤٠٤٠ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤٠١١٣٩٨ (٢٠٢+)



WWW.INP.EDU.EG



<https://web.facebook.com/Institute-of-National-Planning>



<https://twitter.com/INPEgypt>



inp.technical.office@inp.edu.eg



INP